euromesco
دراسة السياسة

رقم 25

الجزائر والمغرب وتونس: منظور مقارن لتعاون بلدان المغرب العربي مع جيرانها في غرب إفريقيا في مجال الهجرة

عبد السلام بدر
(المنسق)

إيكاترينا جولوفكو

ايرين شوفبيرجر

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union

ملخص تنفيذي

تأتي دراسة السياسة هذه في وقت مهم للغاية حيث تشهد الالتزامات التي تعهد بها رؤساء وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي خلال القمة السادسة للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي التي عقدت في شباط/ فبراير 2022. كما تأتي أيضًا في وقت تشهد فيه أوروبا والعالم بأسره أنظمة استبدادية تشن حربا غير مبررة على أوكرانيا. فيما يتعلق بالحدث الأول، التزم الاتحاد الأوروبي بتخصيص ما لا يقل عن 150 مليار يورو وذلك لدعم طموح أجندة 2030 وأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، حيث تم تخصيص قدر كبير منه لتحقيق الالتزام السادس للرؤية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي: "شراكة معززة ومتبادلة للهجرة والتنقل".

من خلال الإجراءات المشتركة، يلتزم كلا الشريكين، من بين أمور أخرى، "بمنع الهجرة غير النظامية، وتعزيز التعاون ضد التهريب والاتجار بالبشر، ودعم إدارة الحدود المعززة وتحقيق تحسينات فعالة في العودة... إيجاد حلول دائمة لطالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين المستضعفين الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية. كذلك الالتزام بتنشيط عمل فريق العمل الثلاثي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة...، ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والنزوح القسري، وتعزيز التعاون في معالجة جميع القضايا المتعلقة بالهجرة (الرؤية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي).

بالنسبة للحرب في أوكرانيا، بحلول الوقت الذي كان يتم فيه الانتهاء من هذا التقرير، كان ما يقرب من 5 ملايين أوكراني قد فروا بالفعل من بلادهم، باحثين عن اللجوء في بلدان أوروبية مختلفة، وفقًا للبيانات المحدثة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين[1]. إن الاستجابة السريعة والفعالة للمفوضية الأوروبية (لتفعيل "آلية لم تُستخدم أبدًا" والتي يمكن أن تمهد الطريق لملايين الأوكرانيين للعثور على مأوى في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي) قد أعاد بالتأكيد الثقة في "*فكرة أوروبا*" وكذلك في قرار الأمم المتحدة رقم 429 المتعلق باللاجئين وحقوق اللجوء؛ ويثبت أن التنقل البشري قد يظل ظاهرة ديموغرافية غير متوقعة تستلزم مستوى عالٍ من الاستعداد للسياسات والتدخلات.

ولهذا السبب، على سبيل المثال، يسعى الهدف الرابع في أجندة الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط (2021-2027) إلى "معالجة مشتركة لتحديات النزوح القسري والهجرة غير النظامية وتسهيل المسارات الآمنة والقانونية للهجرة والتنقل". بهذا، يطمح الاتحاد الأوروبي إلى تنفيذ الميثاق الجديد المعلق بشأن الهجرة واللجوء، الذي حددته المفوضية الأوروبية منذ عام 2020 وتنفيذ حوار الهجرة والتنقل بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي، والذي يشمل عملية الرباط (منذ عام 2006)، وعملية الخرطوم (منذ عام 2014، المعروفة

[1] انظر نشرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (نيسان/ أبريل 2022): https://data2.unhcr.org/en/situations/ukraine

أيضًا باسم إعلان روما)، والحوار القاري (منذ عام 2007).
في ضوء ديناميكيات الهجرة هذه، تقدم دراسة السياسة المشتركة لبرنامج يورومسكو وجهات نظر مقارنة حول ديناميكيات التعاون بين شمال وغرب إفريقيا وكذلك بين الشركاء الأفارقة والأوروبيين في مجال إدارة الهجرة. تتناول الفصول الأربعة نقاط الاعتماد المتبادل ذات الصلة بالتعاون الإقليمي/ البيني عبر منطقة المغرب العربي -الساحل والاتحاد الأوروبي. من خلال التحليلات المتعمقة للفجوات المتبقية في البحث، تبحث الدراسة عن كثب في القضايا ذات الصلة بتطوير وتنفيذ استراتيجيات الهجرة الوطنية والإقليمية، وسياسات الشتات، وإضفاء الطابع الخارجي على حدود الاتحاد الأوروبي، ودور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي في صنع السياسات. تسفر التحليلات عن توصيات سياسية يمكن أن تلهم أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تعزيز التعاون في مجال الهجرة بين الجنوب والجنوب (شمال وغرب إفريقيا) وبين الشمال والجنوب (الاتحاد الأوروبي وشمال -غرب إفريقيا). يتم تجميع التوصيات في أربعة أقسام مواضيعية:

سياسة الهجرة في المغرب العربي

- في المغرب، يجب على صانعي القرار استثمار المزيد من الإرادة السياسية واللوجستيات في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء تحتاج كل من الجزائر وتونس إلى إنشاء إطار سياسي شامل بسرعة وفعالية من أجل ضمان الحقوق الأساسية والاجتماعية وحماية المهاجرين.

- تحتاج القيادات في شمال إفريقيا إلى إعادة تصميم آليات حوار مبتكرة لتنسيق أطر سياسية أكثر كفاءة. الجزائر والمغرب بحاجة إلى العمل بمسؤولية تجاه مستقبل المنطقة بأسرها وشعبها، بما في ذلك المهاجرين فيها.

- يتعين على الاتحاد الأوروبي إعادة توجيه سياساته وموارده نحو تعزيز الآليات والبنى التحتية التي من شأنها ضمان حقوق المهاجرين واللاجئين، بدلاً من الاستثمار فقط في مراقبة الحدود.

سياسات الشتات (الاغتراب) في غرب إفريقيا

- يجب على صانعي السياسات في إفريقيا وأوروبا تعزيز مقاربات مشاركة الناس في الشتات من خلال تنسيق دولي وعبر إقليمي أكبر، ومشاركة أوسع للناس في الشتات، وتعميم تدابير تصحيح التفاوتات، وزيادة الاستثمار في البيانات والبحوث.

- يجب على الدول تطوير مناهج شاملة تشمل الناس في الشتات في الجنوب-الجنوب، والجنوب-الشمال، والشمال-الجنوب الذين يعيشون في بلدان مختلفة، بأوضاع قانونية مختلفة، ومستويات تعليمية مختلفة. كما يحتاجون أيضًا إلى معالجة أنواع مختلفة من رؤوس الأموال المالية والبشرية والاجتماعية لتسهيل مساهمات الناس في الشتات بما يتجاوز التنمية الوطنية والنمو الاقتصادي.

- ينبغي أن تعزز هذه الدول اتساق السياسات من خلال ضمان التواؤم وتعزيز التآزر بين سياسات الشتات والهجرة والتنمية، ومجالات السياسة الأخرى ذات الصلة. كما أنهم بحاجة إلى مواءمة التدابير المعتمدة على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

التعاون بين الجزائر -النيجر والاتحاد الأوروبي -النيجر

- يجب أن يشمل التعاون بين الدول فهم آثاره على الناس على الأرض ويجب ألا يستهدف حصريًا تحقيق مكاسب سياسية على مستوى الدولة.

- يجب أن يستكشف الاتحاد الأوروبي طرقًا لمكافحة تهريب البشر من خلال مناهج غير أمنية وغير شرطية والتحول إلى مناهج بديلة أقل تأثيرًا، مما يفتح المزيد من المسارات القانونية للهجرة.

- يجب أن ترتكز جهود التعاون على مقاربات الهجرة التي تتمحور حول الناس والتي من شأنها أن تأخذ في الاعتبار البحوث القائمة على الأدلة حول الانعكاسات السلبية على أرض الواقع لمكافحة تهريب البشر.

دور منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات في المغرب العربي

- تحتاج منظمات المجتمع المدني في منطقة المغرب العربي إلى تفعيل مجموعة كاملة من خطاب مناصرة حقوق الإنسان للهجرة من خلال البناء على تعاونها الإقليمي مع منظمات المجتمع المدني الدولية الشقيقة ومضاعفة أشكال التعاون هذه، وجعل الاتحاد الأوروبي ينظر في مسألة حقوق الإنسان والإصلاحات السياسية كأولوية قصوى في جميع الحوارات السياسية التي تُجرى في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

- تتاح لمنظمات المجتمع المدني الفرصة لتعزيز الثقة في الهجرة الدولية باعتبارها منفعة عامة عالمية للجميع "دون استبعاد" و"دون تنافس" من خلال صياغة أهداف شاملة ضمن أجندات وطنية وإقليمية للتنقل البشري.

- يجب الاهتمام بالتركيز على الارتقاء بمستوى الجمعيات الصغيرة المحلية إلى ملفات وطنية من خلال توفير الدعم الفني المخصص وبناء القدرات للكيانات الصغيرة حتى تتمكن من الاندماج بشكل أفضل في عالم المنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية.